

المشهد السياسي

الحريري والقنوات: المصارف أولاً!

يحتدم النقاش حول الإقتراحات التي تقدم بها وزير المال علي حسن خليل بهدف خفض عجز الموازنة، بعدما ظهر أن جزءاً من مكونات الحكومة يريد لهذا الخفض أن يتم على حساب موظفي القطاع العام، من دون المس بارباح المصارف. وفي انتظار الاتفاق على التفاصيل، يؤيد الرئيس سعد الحريري والقنوات اللبنانية إرجاء إشراك المصارف بكلفة التصحيح المالي، إلى ما بعد إقرار موازنة تشفياً.

يستمر الاهتمام القوي السياسي والمواطنين والهيئات النقابية منصباً على النقاش بشأن خفض عجز الموازنة، بعدما ظهر أن جزءاً من مكونات الحكومة يريد لهذا الخفض أن يتم على حساب موظفي القطاع العام والإنفاق الاستثماري والتشغيلي للدولة، مع عدم المس بارباح المصارف وكبار المودعين المتأتمين من خدمة الدين العام. وزير المال علي حسن خليل أعد مشروعاً بتخصّص تخفيضات يصفها الجميع بـ «الإجراءات الموجعة وغير الشعبية»، وفيما يجري تعميم كبير حول هذه الإجراءات، لا سيما المتعلقة برواتب موظفي القطاع العام بدءاً من السقوف الوسطى

يجري تعميم كبير حول الإجراءات لا سيما المتعلقة برواتب موظفي القطاع العام

وصولاً إلى رواتب كبار الموظفين في الهيئات والمؤسسات ومصرف لبنان وغيرها، بات هناك إجماع بين كل المكونات السياسية على اتباع سياسة تشفئية، بانتظار الإنفاق على التفاصيل.

النقاش محتدم، وبحسب مصادر معنية به، «كل ما يُحسّى لا يزال مجرد أفكار، وما قاله وزير الخارجية جبران باسيل عن خفض الرواتب هو اقتراح لا يُلزم أحد، ولا يعني أنه سيتم». وذكرت المصادر بما جرى خلال النقاش في قانون الإنتخابات، الحاج حسين الخليل، ستلحق به عدة إجتماعات لاستكمال البحث تمت بين جميع القوى السياسية». وعلمت «الأخبار» أن الإجتماع الذي عُقد أول من أمس في وادي ابو جميل بين الرئيس سعد الحريري

والوزراء باسيل وخليل وأكرم شهيب وريشارد قيوحمان، وانضم اليه معاون الأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل، ستلحق به عدة إجتماعات لبحث الموضوعات التي تقدم بها وزير المال، وبحسب المعلومات، استمر الإجتماع إلى ما بعد منتصف الليل، وقد بداه الحريري بالتحذير من

أن «البلد خربان ورح يروح»، قبل أن يتحدث خليل عن أرقام الرواتب والتعويضات والهيئات وحجم الإنفاق، عارضاً نحو 30 صفحة من الإقتراحات لها علاقة بالتقديمات الاجتماعية والتعويضات الخيرية وصناديق المعاضد والإعفاءات الجمركية. واقترح وزير المال تعديل القانون لإلغاء الإعفاءات الجمركية،

حتى عن مؤسسات الطوائف، أما في ما يتعلق بالرواتب فقالت مصادر مطلعة إن «هناك صيغا متعددة بشأنها لكن لا دراسة متكاملة حتى الآن». وبالنسبة للمصارف «أشار كل من الحريري ووزير المال إلى أن القطاع المصرفي حاضر لأن يأخذ على عاتقه موضوع خفض الفائدة على سندات الخزينة ولكن بعد



الإجتماع الذي عُقد أول من أمس في وادي ابو جميل، ستلحق به إجتماعات مماثلة (هيلم الموسوي)

إقرار سلة متكاملة من الإصلاحات في الإنفاق العام». وقالت المصادر في السياق، لا تزال القوى السياسية ترفض إطلاق أي موقف من هذه الإجراءات بانتظار عرضها بشكل رسمي. بالنسبة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي، كل ما يُحسّى عن إجراءات لخفض العجز ليس سوى تسريبات، ولا شيء منها محسوماً.

لكن مصادرته تؤكد بان موقفه واضح بشأن الرواتب والأجور وهو «يرفض المس بها. هذه قاعدة عامة نتخلّق منها للنقاش في أمور أخرى». وتشير المصادر إلى أن «لا مانع من إعادة النظر في الرواتب العالية شرط أن لا تكون انتقائية. بل يجب أن تطال كل مؤسسات الدولة والهيئات المستقلة». وفي ما يتعلق بالمحقات والتقديمات رأت المصادر أن «استهداف كل ما يُسمى بنفقات القطاع العام يخفي وراءه تهزيباً ضريبياً وعدم جباية». مشيرة إلى أن «المصارف يجب أن تكون في صلب من يتحمل مسؤولية التصحيح، وسبق أن طرحنا بأن تقوم المصارف بتحويل ما أمكن من سندات الخزينة بفائدة صفر في المئة، من أجل إعطاء دفع للإقتصاد». فأرباحهم تزيد كل يوم مقابل ارتفاع دين الدولة». واعتبرت المصادر أن «الأساس هو في إصلاح النظام الضريبي وهو الذي نص عليه البيان الوزاري، لكن السؤال هل يطبق من خلال دور الدولة في الرعاية الاجتماعية، أو على طريقة أصحاب الفكر الليبرالي المتوحش. لا بد من نظام ضريبي تصاعدي، فلا يجوز أن يدفع صاحب ثروة طائلة ضريبة كما يدفعها موظف في شركة».

فيما التزم لبنان في مؤتمر «سيدر» خفض العجز بما يوازي 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات، أصبح الهدف اليوم خفض نسبة 3 أو 4 في المئة. هكذا بدأت مصادر التيار الوطني الحر حديثها عن «الإجراءات الموجعة التي صارت بحكم الأمر الواقع». لكن «كل ما تحكى حتى اليوم هو مجرد اقتراحات»، حتى الكلام الذي قاله باسيل عن خفض رواتب الموظفين «سيكون»، في حال الاتفاق عليه، مؤقتاً لمدة سنتين». وقالت المصادر ان اتخاذ موقف من الأفكار التي يتم التداول بها سابق لأوانه «وتحسّ بالتظار اقتراحات وزير المالية» هل سيؤيد التيار المس بالرواتب والأجور؟ بحسب المصادر العونية «يجب الإتفاق أولاً حول الهدف الذي يجب أن نصل اليه بما معناه

نسبة العجز ومن ثم نتفق على الإقتراحات التي سنسير فيها من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. وقد يطال الأمر الأجور وقد لا يطالها بحسب الحاجة». ومن المؤكد أن «لا عودة عن زيادات السلسلة ولا الرواتب» بحسب المصادر العونية التي تضيف: «بالتأكيد، يجب على المصارف أن تتحمل جزءاً من كلفة التصحيح، والإجراءات ستطالها». كما في المكونات ترفض حركة أمل إطلاق موقف من الإجراءات التي يتم التداول فيها. باستثناء إعلان الرئيس نبيه بري بأنه ضد المس باصل رواتب وأجور الموظفين، تقول مصادر الحركة أن «لا شيء رسمياً». لكن المؤكد أنه «سيصار إلى تنفيذ سياسة تشحيل كبيرة في الإنفاق»، ولا بد من أن تكون «المصارف إحدى الجهات الأساسية التي تطالها الإجراءت». كذلك كان موقف حزب الله الذي أكد رفضه المس بالتطبيقات المحدودة الدخل سواء موظفي الدولة أو غيرهم. وتقول أوساطه إن «الحل يجب أن يكون متكاملأ، سياسة تشحيل كبيرة في الإنفاق»، وأي بحث في إجراءات سواء كانت مؤجلة أو غير مؤجلة، لا تطبق من دون إشراك المصارف في خفض كلفة الدين العام». واعتبرت أن «البحث في خفض الرواتب يجب ألا يشمل صغار الموظفين، بل إن يكون محصوراً ببعض الموظفين في المؤسسات الرسمية الذين تصل رواتب الواحد منهم إلى عشرات ملايين الليرات شهرياً، إضافة إلى الموظفين الذين لا يعملون، بصرف النظر عن كيفية توزيعهم. كذلك يجب وقف الإنفاق غير المجدي وتحويله إلى أنفاق استثماري». مع ذلك تؤكد الأوساط أن «الحزب لم يطرأه النهائي إذ لم تُعرض عليه أي سلة متكاملة».

أما القوات اللبنانية التي قدّمت ورقة إلى رئيس الحكومة ووزير المال وحاكم مصرف لبنان، فتتبنى وجهة نظر القطاع المصرفي لجهة تقديمه وعداً بالاشتراك في كلفة التصحيح، لكن بعد خفض الإنفاق العام. وقالت مصادرهما إن «القوات والأجور؟ بحسب المصادر العونية «يجب الإتفاق أولاً حول الهدف الذي يجب أن نصل اليه بما معناه

تقرير

الجلسة التشريعية: تحدّي الشفافية في الكهرباء

إيلي الفرزلي

بشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم.

وبالفعل، تبين أن النص الذي خرج من اللجنة قد راعى الأمر الأول، فيما أصّر على عدم تحديد ما يستثنى من القانون، متمسكاً أيضاً بعبارة «سائر تعقد غداً، إشارة الانطلاق الفعلية لـ«ورشة» المعامل. لكن مشروع القانون المعدل الذي يرمي إلى تمديد القانون 288/2014 وينقل حق إعطاء تراخيص إنتاج الكهرباء من هيئة إدارة قطاع الكهرباء (التي لم تولد بعد) إلى مجلس الوزراء، من على لجنة الأشغال النيابية قبل الانتقال إلى الهيئة العامة، في سعي لإعداد الصيغة النهائية للمشروع.

لا خلاف، بين النواب، بشأن الشق الأول من القانون، أي تمديد الإن لمجلس الوزراء بإعطاء تراخيص الإنتاج، لكن الخلاف كان بشأن البند الثاني منه، ولا سيما في الفقرة بناء التي تشير، بحسب ما ورد في المشروع المعدل الآتي من الحكومة، تستثنى المناقصات من تطبيق أحكام قانون المحاسبة العمومية وسائر النصوص ذات الصلة

باصول التلزييم التي لا تتفق مع طبيعة التلزييم والعقود وموضوعها، هنا، كانت الخشية من أن يشكل هذا النص أداة تسمح بتخطي إدارة المناقصات وملاحظاتها على دفتر الشروط إن وجدت، وتحويلها إلى مجرد منفذ للمناقصة.

لذلك، كان الاقتراح من بعض النواب أن يعدّل النص، تاکتياً لأمرين: إخضاع المناقصة لقانون المحاسبة العمومية وبشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم.

بشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم. وبالفعل، تبين أن النص الذي خرج من اللجنة قد راعى الأمر الأول، فيما أصّر على عدم تحديد ما يستثنى من القانون، متمسكاً أيضاً بعبارة «سائر تعقد غداً، إشارة الانطلاق الفعلية لـ«ورشة» المعامل. لكن مشروع القانون المعدل الذي يرمي إلى تمديد القانون 288/2014 وينقل حق إعطاء تراخيص إنتاج الكهرباء من هيئة إدارة قطاع الكهرباء (التي لم تولد بعد) إلى مجلس الوزراء، من على لجنة الأشغال النيابية قبل الانتقال إلى الهيئة العامة، في سعي لإعداد الصيغة النهائية للمشروع.

لا خلاف، بين النواب، بشأن الشق الأول من القانون، أي تمديد الإن لمجلس الوزراء بإعطاء تراخيص الإنتاج، لكن الخلاف كان بشأن البند الثاني منه، ولا سيما في الفقرة بناء التي تشير، بحسب ما ورد في المشروع المعدل الآتي من الحكومة، تستثنى المناقصات من تطبيق أحكام قانون المحاسبة العمومية وسائر النصوص ذات الصلة باصول التلزييم التي لا تتفق مع طبيعة التلزييم والعقود وموضوعها، هنا، كانت الخشية من أن يشكل هذا النص أداة تسمح بتخطي إدارة المناقصات وملاحظاتها على دفتر الشروط إن وجدت، وتحويلها إلى مجرد منفذ للمناقصة.

لذلك، كان الاقتراح من بعض النواب أن يعدّل النص، تاکتياً لأمرين: إخضاع المناقصة لقانون المحاسبة العمومية وبشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم.

بشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم. وبالفعل، تبين أن النص الذي خرج من اللجنة قد راعى الأمر الأول، فيما أصّر على عدم تحديد ما يستثنى من القانون، متمسكاً أيضاً بعبارة «سائر تعقد غداً، إشارة الانطلاق الفعلية لـ«ورشة» المعامل. لكن مشروع القانون المعدل الذي يرمي إلى تمديد القانون 288/2014 وينقل حق إعطاء تراخيص إنتاج الكهرباء من هيئة إدارة قطاع الكهرباء (التي لم تولد بعد) إلى مجلس الوزراء، من على لجنة الأشغال النيابية قبل الانتقال إلى الهيئة العامة، في سعي لإعداد الصيغة النهائية للمشروع.

لا خلاف، بين النواب، بشأن الشق الأول من القانون، أي تمديد الإن لمجلس الوزراء بإعطاء تراخيص الإنتاج، لكن الخلاف كان بشأن البند الثاني منه، ولا سيما في الفقرة بناء التي تشير، بحسب ما ورد في المشروع المعدل الآتي من الحكومة، تستثنى المناقصات من تطبيق أحكام قانون المحاسبة العمومية وسائر النصوص ذات الصلة باصول التلزييم التي لا تتفق مع طبيعة التلزييم والعقود وموضوعها، هنا، كانت الخشية من أن يشكل هذا النص أداة تسمح بتخطي إدارة المناقصات وملاحظاتها على دفتر الشروط إن وجدت، وتحويلها إلى مجرد منفذ للمناقصة.

لذلك، كان الاقتراح من بعض النواب أن يعدّل النص، تاکتياً لأمرين: إخضاع المناقصة لقانون المحاسبة العمومية وبشكل واضح وتحديد المواد المستثناة من التطبيق، لعدم توافقها مع طبيعة التلزييم.

Creditbank S.A.L.

Premium وبدون تردّد

وين من رحا، تأتي بلد كنت، ما عليك إلا اتقاراً مع بطاقات Premium Cards من Creditbank بالدولار وبالبيورو، صار فيك تستفيد من خدمات First Class وإمبارات حصرية لتجربة إستثنائية و Premium g.

04 727 555
creditbank.com